المجتمع المدنيّ، ودوره في دعم عمليّة التّنمية الشّاملة

طالب الدّكتوراه: فراس نصر معلا – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين
إشراف الاستاذ المساعد: د. أسامة محمد- جامعة تشرين

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين المجتمع المدنيّ وعمليّة التّنمية الشّاملة، وذلك من خلال معرفة الدّور المنوط به والذي يسعى إلى القيام به من خلال مؤسساته ومنظماته التّابعة له، وكذلك تسليط الضّوء على إشكاليّة المجتمع المدنيّ والتّنمية الشّاملة، والتّعرف إلى خصوصياته وآلية عمله في دعم جهود التنميّة في هذا البلد أو ذاك. حيث يُعد المجتمع المدنيّ قطاعاً مهماً في مختلف المجتمعات، وذلك للدّور البارز الذي يؤديه في عملية التّنمية، باعتباره الضّلع الثّالث للتّنمية إلى جانب الدّولة والقطاع الخاص، فإنّه يعمل على تعبئة الموارد والطّاقات الاقتصاديّة والبّشريّة المُعطلة، وإشراك مختلف الشّرائح الاجتماعية خدمةً للصالح العام.

نُوقش في هذا البحث، هذه العلاقة وتحليل هذا الدّور ومنشأه وكيفة تطبيقه بما يخدم العمليّة التّنمويّة، بالاعتماد على المنهج الوصفيّ النّوعي، وخلُصَ البحث إلى عدة نتائج وفق الآتي: قيام علاقة سببيّة بين المجتمع المدنيّ والتّنمية الشّاملة، حيث يبقى دور المجتمع المدنيّ في جوهره دوراً تنمويّاً مهما تكن الخلفيات الإيديولوجيّة الموجّهة لهذا الفعل، على اعتبار أنّه فعل تشاركيّ يرمي في جوهره، داخل مجتمع ما، إلى جعل علاقات التّبادل بين النّاس في اختلافهم أكثر إنسانيّة وإضفاء الشّرعيّة على المسار كلّه، وأنَّ أحد أهمّ الأسباب الموضوعيّة لدعم جهود التّنمية، هو إعادة النّظر بالآليات والبرامج الدّاعمة لتفعيل هذا الدّور على مستوى السّياسة الاقتصاديّة في هذا المجتمع أو ذاك.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدنيّ، التنميّة الشّاملة.

Civil society, and its role in supporting the Comprehensive development process

*** Abstract***

The research aims to know the relationship between civil society and the comprehensive development process, by knowing the role entrusted to it and which it seeks through its affiliated institutions and organizations, as well as shedding light on the problematic Civil society and comprehensive development, and familiarization with its peculiarities and its mechanism of action in support of development efforts in this or that country. Civil society is an important sector in various societies, due to the prominent role it plays in the development process, as it is the third aspect of development alongside the government apparatus and the private sector.

We discussed in this research the role played by civil society and its origin and how to apply it to serve the development process, relying on the qualitative descriptive approach in the study, and the research concluded several results according to the following: The establishment of a causal relationship between civil society and comprehensive development, where the role of civil society remains In its essence, a developmental role, regardless of the ideological backgrounds guiding this act, given that it is a participatory act that aims in essence, within a society, to make exchange relations between people in their differences more humane, and to give legitimacy to the whole process, and that one of the most important objective reasons for supporting development efforts It is to reconsider the mechanisms of supporting programs to activate this role at the level of economic policy in this or that society.

Keywords: Civil Society, Comprehensive Development**.**

المقدمة:

تُعد المُساهمة الواعيّة للمواطنين في إحداثِ التّنمية في المجتمع مطلباً مُلحاً تفرضه تحدّيات العولمة والنّظام الدّوليّ الجديد، هذا الذي لم يعد فيه مجال للضّعفاء سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً، وقبل كلِّ ذلك اجتماعيّاً، وبذلك أصبح لزاماً على التربويين وعلماء الاجتماع الإسهام الواعيَّ والمسؤول للمجتمع في العمليّة التّنمويّة، في ظلِّ تراجع دور الدّولة بجهودها المُنفردة عن تحقيق التّنمية.

إنَّ توعية الأهالي لمشكلاتهم الاجتماعيّة، والعمل على إحداث التّغيير اللّازم لتحسين ظروفهم من خلال استغلال مواردهم الماديّة والبشريّة المُتاحة، هو غاية أساسيّة لجمعيات المُجتمع المدنيّ والتي تسعى في حدود إمكانياتها ومن مختلف مجالاتها إلى المساهمة في التّنمية، وذلك من خلال مشاركتهم الفعليّة وإدارة الموارد المُتاحة في سبيل تحقيق التّنمية. هذه العلاقة بين المؤسسات وجمعيات المجتمع المدنيّ والتّنمية هي محور الاهتمام في هذه الدّراسة التي تحاول تناول هذا الموضوع من زاويتين تطرحها إشكالية البحث، هذه الزوايا تشمل الدّور التنمويّ لهذه لمنظمات المجتمع المدنيّ من خلال أدواته وبرامجه والمشاركة المجتمعيّة في إطارها، وماهيّة هذا الدّور في التنمية الشّاملة لمجتمعٍ ما من المجتمعات.

مُشكلة البحث:

ليسَ من الصعب على المُتتبع لسير المشاريع التّنمويّة التي تعمل الحكومات على إنجازها ملاحظة إخفاقها في الوصول إلى النتائج المتوقعة منها، بل إنّها كثيراً ما تعاني من التّأخر في الإنجاز ومن مختلف العراقيل والصعوبات أثناء سير العمل فيها، وهي أمور ترجع في العديد من جوانبها إلى عدم التجاوب الإيجابي للمواطنين مع هذه المشاريع التي قد لا تتناسب مع الحاجات الحقيقية لهم بقدر ما تتناسب مع النّظرة الشّاملة للمخططين، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف والخصائص والحاجات الفعلية للمجتمعات، من هنا جاءت الدّعوة إلى التّنمية؛ بحيث يكون المجال مفتوحاً لإسهام المواطنين في تنمية مجتمعهم سواءً على مستوى التخطيط أو التّنفيذ، وذلك باستغلال الموارد الماديّة والبشريّة المحلية حسبما يتلاءم مع حاجات المجتمع وظروفه. فلقد تزايد الاهتمام بالمشاركة الشعبية منذ العقود الثلاثة الأخيرة، حيث أسهمت في ذلك موجة الانفتاح على مختلف الأصعدة التي عرفتها العديد من البلدان واضطرارها إلى فسح المجال أمام ظهور وتطور مجتمع مدنيّ يحاول الإدلاء بدلوه في دعم التوجهات لتحقيق التّنمية وتوجيه المسار التّنمويّ لما يخدم مصالحه، إذ أثبتت تلك الدّول عدم قدرتها على تلبية احتياجات شعوبها المتزايدة من خلال الاعتماد على مجهوداتها المُنفردة، دون أن يقابلها المجتمع بالدّعم والتّعاون والمشاركة بمختلف أشكالها، وخاصة الجمعيات والمنظمات الأهليّة التي يؤسسها المواطنون لتحسين ظروفهم وتنميّة مجتمعهم.

إنَّ المجتمع المدنيّ الفعّال بمختلف مؤسساته هو تجسيد للمشاركة الواعية للمجتمعات في تحديد الاختيارات التّنمويّة الملائمة لها، وفي حلِّ مشاكلها بنفسها دون اتكال على الدّولة في كل صغيرة وكبيرة، ومن خلال ذلك يكون الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع والتّمكُن من تحقيق تنميّةٍ شاملة. ثمَّ أن قوة المجتمع المدني هي انعكاس لمدى تجذّر قيم الحرية والمبادرة وروح المسؤوليّة في عمق ثقافة المجتمع، وتجليها في سلوكياته وحياته اليومية، وليس فقط على

مستوى السلطة فحسب، ولهذا فإنَّ هذه الدّراسة تنطلق من السّؤال الرّئيس الآتيّ: **ما الدّور الذي يؤديه المجتمع المدنيّ بجمعياته ومنظماته الاجتماعيّة في تحقيق التّنمية الشّاملة في المجتمع؟**

تساؤلات البحث:

1- ما المقصود بالمجتمع المدنيّ، وما هي الآلية التي يتبعها في تحريك عجلة التنمية في المجتمع؟
2- ما المرتكزات الأساسية والخصائص والوظائف العامة التي ينضوي عليها المجتمع المدني؟
3- هل يمكن تحقيق التنمية الشاملة في ظل الاعتماد على مكونات المجتمع المدني؟

أهميّة البحث:

يُمكن توضيح أهميّة البحث من خلال اشتماله على متغيرين مهمّين أصبح الحديث عنهما، والدّراسة العلميّة حولهما من الضّرورة بمكان، في ظلِّ التّحولات السّريعة التي يشهدها العالم، ألا وهما المجتمع المدنيّ والتّنمية الشّاملة .

وتكمُن أهميّة البحث أيضاً، في أنّه يحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في تدعيم العملية التنمويّة الشّاملة ومحاولة تحديد مسؤوليته وعلاقته بالرّقي والتّقدم الإجتماعيّ، لكون التّطور عمليّة مركبة من ممارسة الدّولة في اتخاذ القرارات التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع، وأيضاً في قيام المواطنين بدورهم في الحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية، وتكريسها من خلال مشاركتهم الفاعلة في تنمية مجتمعهم. بالإضافة إلى أنّ هذا البحث يسعى لمعرفة دور المجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة للمجتمع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية من خلال منظور السّياسات العامة التي تنشد التنمية الشّاملة والذي يفتح الباب لمعرفة الشّراكة بين المجتمع المدني بمنظماته وجمعياته وتحقيق التنمية الشّاملة، وعليه فإن هذا الموضوع يستمد أهميته من خلال هذه النقاط.

أهداف البحث:

لهذا البحث مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وفق الآتي:

1. تسليط الضّوء على إشكاليّة المجتمع المدنيّ والتّنمية الشّاملة.
2. التعرف إلى مفهوم التنمية الشاملة وكيفية تحقيقها في ظلّ المجتمع المدني.
3. التّعرف إلى العلاقة بين المجتمع المدنيّ والتّنمية الشّاملة.

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث الحالي وأسئلته، استخدم البحث الحاليّ المنهج الوصفي النوعي الذي يعتمد على البيانات النوعية والمراجعات الأدبية للمؤلفات ذات الصّلة بموضوع البحث وحيث يقدم فيه الباحث التفسيرات الشاملة لموضوع أو مشكلة البحث، ولا يوجد مجال للنتائج الاحصائية بل إنّ النتائج تتمثل في الجمل التّوضيحية وربط الأفكار وتفسيرها والوصول إلى

النّتائج (بيبر؛ ليفي،2011). وتمّ استخدام الوثائق كأداة لجمع البيانات والمعلومات التي يتم استيفائها من الكتب والوثائق وما يكتبه المتخصصون والخبراء في ما يتعلق بماهيّة الدور الذي قد يؤديه المجتمع المدني في دعم عملية التنمية الشاملة.

مصطلحات البحث:

- **مفهوم المجتمع المدنيّ Civil society**:

هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التّنظيمات التّطوعيّة التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والرّوابط والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضّغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكوميّة التي تمثل حضور الجماهير و تعكس حيويّة خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهليّة في المجتمع موازية لمؤسسة الدّولة، تَحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام. و يطرح هذا المفهوم المجتمع المدنيّ على أنّه بديل للدّولة ووسيلة لدعم جهودها، وهو تعريف مؤسساتيّ ركز على تنظيمات المجتمع المدنيّ، وبناءاته (التابعي، 1993).

- **مفهوم التّنمية الشّاملة Development Concept:**

يعني مصطلح التّنمية تغير الأحوال نحو الأفضل لا بطريقة إراديّة، بل بوسائل وإجراءات مخطط لها سلفاً، وبوضعها موضع التّطبيق، وتهدف بعمومها إلى إصلاح الواقع القائم نحو الأفضل، سواء أحدث ذلك في مجال أو آخر من مجالات الحياة الإنسانيّة المختلفة (التابعي، 1993).

- **المجتمع الأهليّ: Stateless Society**

هو مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكوميّة والمنظمات التي لا تهدف إلى الرّبح، والتي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التّعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها والآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقيّة، أو ثقافيّة، أو سياسيّة، أو علميّة، أو دينيّة، أو خيريّة. ومن ثم يشير المصطلح إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات المجتمعات المحليّة، المنظمات غير الحكوميّة، النقابات العماليّة والمهنيّة، مجموعات السّكان الأصليّين، المنظمات الخيريّة، والمنظمات الدّينيّة (علاونة، وآخرون، 2010).

- **الجمعيات: Associations**

لقد عرّفتها هيئة الأمم المتحدة، فجاءت تحت تسمية المنظمة غير الحكوميّة وعدتها الهيئة: "مجموعة من المواطنين على المستوى المحليّ أو الوطنيّ أو الدوليّ بحيث لا تكون جزءاً من حكومة ما، ولا تعمل من أجل الربح، وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص الأسرة أو المجتمع".

أمّا كما عرّفها القانون السّوريّ، هي كل جماعة ذات تنظيم مستمرّ لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص ذات صفة طبيعية أو اعتباريّة، لغرض ما غير الحصول على ربح ماديّ، وهي اتفاق لتحقيق تعاون مستمرّ بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو

نشاطاتهم بعد تحقيق أهداف أعضائها غير المبرمجة (قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة السّوريّ، 1958).

الدّراسات السّابقة:

دراسة (صفاء علي رفاعي، 2013). بعنوان: (المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعيات الأهليّة إنموذجاً).

وقد هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة الدّور الذي تقوم به الجمعيات الأهليّة والمدنيّة في عملية التنميّة الاجتماعيّة للمجتمع، وإلى معالجة وتوسيع العلاقات بين الدّولة وأفراد المجتمع، وقد اشتملت على مدخل مفاهيمي للمجتمع المدنيّ تناولت فيه المنظمات غير الحكوميّة، والتنميّة، وتنمية المجتمع المحليّ، وانطلقت الدّراسة من السّؤال الإشكاليّ الآتي: إلى أيّ مدى أسهمت الجمعيات الأهليّة في تطوير الرّعاية في المجتمع المصري، استخدمت الباحثة المنهج التجريبي، وقد أجريت الدراسة على جمعية المنتزه لتنمية المجتمع المحلي باختيار عينة تتكون من 34 من مرتاديها وتوصلت لعدة نتائج نذكر منها: أنّ عدد الجمعيات الأهليّة كثيرة ولها أهداف محددة لكن لا تحققها على أرض الواقع، وأنّه لا يوجد تنسيق بين هذه الجمعيات، ولا توجد إستراتيجية العمل الجماعيّ بينها.

دراسة **(نهاد محمد، كمال يحيى، 2000)**, بعنوان**: (دور تنظيمات المجتمع المدنيّ في دعم تماسك المجتمع المصري)**

وقد هدفت الدّراسة للتّعرف على دور تنظيمات المجتمع المدنيّ كتشجيع الدّولة على القيام بمزيد من الجمعيات الأهلية. وقد قامت الباحثة بتطبيق دراستها على عينة من الجمعيات الأهلية كأحدى تنظيمات المجتمع المدنيّ التي تدعم تماسك المجتمع المصري.

كما قامت بعمل دراسة ميدانيّة على عينة من مسؤوليّ الجمعيات الأهليّة مستخدمة أداة تحليل مضمون واستمارة الاستقصاء، وقد أكّدت الدّراسة على تقلص دور الدّولة وزيادة فاعلية الجمعيات الأهلية كما توصلت إلى أن إنشاء أيّة جمعية أهليّة يتم برعاية المؤسسين أنفسهم حيث وصلت نسبة ذلك ٥.٣١%.

دراسة (**سامي عصر, 2005)** بعنوان: **(تفعيل دور المجتمع المدنيّ في تنمية المجتمعات المحلية في مصر)**

وقد هدفت الدّراسة إلى ترسيخ مفهوم المجتمع المدنيّ الذي يلبى احتياجات المجتمع والجماهير، وكذلك رفع كفاءة العاملين والقدرات التيسيرية لمؤسساته وتقديم الدّعم الفني والإداريّ والمؤسسيّ للمجتمع المحليّ, وأخذت الباحثة عينة من الجمعيات العاملة في مجال التّنمية بمحافظة الإسكندرية قوامها خمس وعشرون جمعية، وقد استخدمت الباحثة أسلوب المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات. وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها تمّ تنفيذ المشروعات المقترحة بشكل جزئي في ٥٠ % من الجمعيات سواء بالتوسع في النشاط القائم أو بالحصول على منح جديدة، وسعت بعض الجمعيات نشاطها بالتعاون مع جمعيات أخرى في نطاقها الجغرافي وتتفق معها بالأهداف بنسبة ٣٠%.

التعقيب على الدّراسات السّابقة:

نظراً لأهمية الاطلاع على الأبحاث والدراسات السّابقة والمشابهة لموضوع الدّراسة الحاليّة، وما تمثله من أداة مساعدة للباحث للتعرّف على المناهج المتبعة، وأدوات جمع البيانات والمعلومات، وطرق اختيار العينات، والمعالجات الإحصائيّة، الأمر الذي يتضح معه مدى الاستفادة من هذه الدّراسات بصفة عامة، فإنّ الدّراسات السّابقة التي تـمّ استعراضها لها علاقة مباشرة بموضوع الدّراسة الحالية، حيث تتخذ المجتمع المدنيّ موضوع لها، فيما تختلف الدّراسة الحاليّة عن الدّراسات السّابقة في أنّها حاولت التّعرف على إسهامات المجتمع المدنيّ في دعم عملية التنميّة الشّاملة في المجتمع، وتنفرد هذه الأخيرة عن باقي الدّراسات السّابقة في أنّها تركز على التنميّة بمفهومها الواسع ولا تقتصر فقط على جانب واحد اقتصاديّ كان أو اجتماعيّ.

الإطار النظري:

مفهوم المجتمع المدنيّ:

يُعرّف المجتمع المدنيّ على أنّه منظمات تطوعيّة وغير حكوميّة وغير هادفة للرّبح يؤسسها النّاس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمع (أبو النصر، 2007، ص: 71)، وأيضاً هناك من يُعرّف المجتمع المدنيّ على أنّه: مجموعة من التّنظيمات الاجتماعيّة الطّوعيّة التي لا ترتبط بالجهاز الحكوميّ، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسّلطة ومن مهماتها بلورة المصالح، الوساطة والضغط، ولها أهداف أساسيّة هي الدّيمقراطية والتّنمية، كما ولها ثقافة إنسانيّة جامعة تتخطى الانقسامات السّياسيّة (عيسى، 2004).

كما يشمل المجتمع المدنيّ المؤسسات الطّوعيّة التي تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم، ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنيّة النقابات العمالية والهيئات المهنية الحرة، والأحزاب والتّيارات السّياسيّة والمؤسسات التّربويّة من الحضانة إلى الجامعة، والجمعيات الإنمائية وجمعيات حقوق الإنسان والتيارات الفكرية والفنية (حداد، 2004) ويقصد بالمجتمع المدنيّ في هذا البحث الوعاء الذي يضم كافة المنظمات المجتمعيّة غير الحكوميّة وغير الرّبحيّة والتي تقدم جملة من الأنشطة التّطوعيّة الحرة.

كما يُعرّف المجتمع المدنيّ بأنَّه مصطلح جامع شامل يشير أساساً إلى عدّة تنظيمات كالمنظمات غير الحكوميّة والجمعيات والنوادي الرّياضيّة والثّقافية وكل أشكال التّنظيم التي تتوفر على تلك الخصائص بغض النظر عن اختلاف تسميتها من مجتمع إلى أخر (مباركية، 2016، 13).

وهذه التّعريفات السّابقة تتفق إلى حدٍّ كبيرٍ مع تعريف البنك الدّوليّ للمجتمع المدنيّ، والذي يتمثل في أن المجتمع المدنيّ هو: مجموعة الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثّقافيّ والقانونيّ التي تنظم شبكة متعددة العلاقات والممارسات بين القوى والمؤسسات الاجتماعيّة في المجتمع، ويحدّد ذلك بصورة ديناميكيّة ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التّطوعيّة التي تنشأ بشكلٍ مستقلٍ عنها، ومنها الجمعيات الخيريّة والجمعيات الأهليّة وغيرها (المديني، 1997).

ويتضح من خلال هذه التّعريفات النّظريّة ووجهات النّظر المختلفة حول المجتمع المدنيّ بأنَّ هذا الأخير يتلخص في نقطتين رئيسيّتين هما:

- المجتمع المدنيّ يرتكز أساساً على الفعل التّطوعي أو المشاركة التّطوعيّة الحرّة أي يمثل سلوك الفرد الإراديّ.
- المجتمع المدنيّ يمثل الفعل المنظم المؤسساتيّ.

خصائص المجتمع المدنيّ:

لقد اختلفت الرّؤى النّظريّة حول ماهية المجتمع المدنيّ، غير أنَّه من المُمكن استخلاص بعض الرّكائز التي يتميز بها ويقوم عليها، حيث يتمتع المجتمع المدنيّ بمختلف مؤسساته بمجموعة من الخصائص التي يكاد يتفق عليها جميع مفكرو وكُتّاب المجتمع المدنيّ نذكر منها:

- **الحريّة أو الطّوعيّة:**

إنَّ المجتمع المدنيّ يتكون من خلال الإرادة الحرّة للأفراد، والمبادرة الطّوعيّة لهم، في تشكيل البنى الاجتماعيّة المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدنيّ عن باقي التكوينات الاجتماعيّة المفروضة أو المتوارثة تحت أيّ اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدّولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافيّ دون قبولٍ مسبقٍ منهم (ابراهيم، 1995). وإنّ الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدنيّ بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصّة أو المصلحة العامّة، ماديّة كانت أو معنويّة.

- **المؤسسيّة أو التّنظيم الجماعيّ:**

يختلف المجتمع المدنيّ بهذا العنصر عن المجتمع التّقليديّ، حيث يُشير إلى فكرة المؤسسيّة التي تطال مُجمل الحياة الحضرية تقريباً، والتي تشمل الحياة السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدنيّ من مجموعة من المنظمات أو التّنظيمات، يضم كلُّ تنظيم أفراداً أو أعضاءً اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرّة، ولكن وفق شروط يتمُّ الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشّروط قابلة للتغير حسب الظّروف والمُستجدات غير أن الثابت هو التّنظيم الرّسميّ أو شبه الرّسميّ، وهو ما يميز المجتمع المدنيّ عن المجتمع عموماً؛ فالمجتمع المدنيّ، هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنّه مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدنيّ، والذين لا بطاقات عضوية لهم في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط فإنّه يُمكن وصفهم بالمهمشين في أيّ مجتمع معاصر(ابراهيم، 1995).

- **الغاية والدّور:**

إنّ هذه التّكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن سلطة الدّولة، إلى جانب الجمعيّة، فالعمل الجماعيّ يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعليّة من العمل الفردي، فهذه التّنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنويّة أو ماديّة خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنّها لا تسعى إلى الرّبح الماديّ، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطّابع التّجاريّ الاقتصاديّ مثلاً.

- **المنظومة الأخلاقيّة:**

يُعدّ المجتمع المدنيّ جزءاً من منظومة مفاهيميّة أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفرديّة، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السّياسيّة، الشّرعية الدّستوريّة...الخ (الشلالدة، 2013)، ويقوم المجتمع المدنيّ على ركن أخلاقيّ وسلوكيّ ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذّات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم الماديّة والمعنويّة، وعلى الالتزام بالإدارة السّلمية للخلاف وذلك بالوسائل السّلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدنيّ وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتّعاون والّتنافس والصّراع السلميّ (ابراهيم، 1995).

وبالإضافة إلى هذه الخصائص التي يتمتع بها المجتمع المدنيّ، نجد أيضاً خصائص أخرى يمكن إدراجها وفق الآتي:

- قدرته على الوصول للفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكوميّة أو الخاصّة.
- تقديم الخدمات بتكلفة أقل ويرجع ذلك لقدرته على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية.
- الاستجابة السّريعة والفاعلة في مواقف الأزمات أو المتطلبات الجديدة وإيجاد حلول سريعة ومبتكرة للمشكلات نتيجة لصغر حجم مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمرونة التي تتميز بها بالإضافة إلى التّحرر النّسبيّ من القيود السّياسيّة.
- الاتصال القوي بالمجتمعات المحليّة لذلك تتميز برامج مؤسسات المجتمع المدنيّ بالموضوعيّة كما أنّ ذلك يعطيها القدرة على تقديم معلومات دقيقة عن الأولويات المحليّة لجهات التخطيط المحلية والقوميّة، الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية السّياسات والخطط الحكوميّة (إبراهيم، 2015).

وظائف المجتمع المدنيّ :

للمجتمع المدنيّ مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يأتي:

- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيريّة واجتماعيّة هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.
- التنشئة الاجتماعيّة: ويقوم المجتمع المدنيّ بوظيفة التنشئة الاجتماعيّة للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما أساسيّان في وجود رأس المال الاجتماعيّ اللّازم للتّعاون الفاعل.

- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس هذه الحاجات الحاجة إلى الحماية والدّفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التّعبير والتّجمع والتّنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحريّة التّصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة .
- الوساطة والتّوفيق: فالمجتمع المدنيّ يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سليمة، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعيا وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.
- التّعبير والمشاركة الفرديّة والجماعيّة: فوجود المجتمع المدنيّ ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة (صوفي عثمان وعرفان، 2014).
- تطوير صيغ تكاملية لتحقيق التّنمية الاجتماعيّة والرخاء الاقتصاديّ والاستقرار السياسيّ:

حققت مؤسسات المجتمع المدنيّ نجاحاً لافتاً في هذا المجال لغياب البُعد الربحي منها وخاصة في مجال الرّعايّة الصّحيّة والإغاثة الإنسانيّة والخدمات الاجتماعيّة والتّعليميّة، وقد أشارت الدّراسات أنّ ثمني العاملين في قطاع المجتمع المدنيّ من دول أوربا الغربية يعملون في فروع الرّفاهيّة الاجتماعيّة الثلاثة: التّعليم بنسبة 30% والصّحة بنسبة 20% والخدمات الاجتماعيّة بنسبة، 18% في حين تتصدر الصّحة هذه الفروع في الولايات المتحدة الأمريكية ويليها التّعليم.

- تعميق وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع: أنّ عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ بالتوازي مع الدّولة يسهم بشكل كبير في تعميق الشّعور بالمواطنة ونمو الحس الوطنيّ، وقد اهتمت هذه المؤسسات ولا سيما في الغرب بعمليات التّنشئة السّياسيّة والقيميّة وتطوير آليات لدمج الفئات المختلفة وخاصة المهمشة في المجتمع كونهم مواطنين كغيرهم من الشّرائح الأخرى (خفاجي، 2017).

وعلى هذا الأساس، نجد أنّ وظيفة المجتمع المدنيّ ودوره، تكمن في تطوير المجتمع والنّهوض بكلِّ قطاعاته، من أجل تحقيق التّنمية الشّاملة، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعيّة، ونشر قيم الديمقراطيّة، وتتجلى عمق رسالته وفلسفته أكثر في العمل التطوعيّ الذي يقدمه دون مقابل ماديّ، فضلاً عن غرسه للقيم الأخلاقيّة وتوعية أفراد المجتمع وتفعيل مشاركتهم السّياسيّة والاجتماعيّة ونشر ثقافة المبادرة الذاتيّة، وكل هذا يهدف للحفاظ على استقرار وتوازن البناء الاجتماعيّ الكُليّ.

مؤسسات المجتمع المدنيّ:

تعكس إشكاليّة تحديد مؤسسات المجتمع المدنيّ إلى حدٍّ بعيد ذات إشكاليّة تحديد مفهومه؛ فنظراً للاستخدام الانتقائيّ للمفهوم حسب الغرض الموجه له، فإنَّ المؤسسات الممثلة له، أخذت بدورها بُعداً مرناً يتغير حسب المفهوم المستخدم، فكما سبق وعرّفنا أنَّ المجتمع المدنيّ هو مجموعة من المؤسسات الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة ذات التّنظيم غير الرّسميّ، والتي تعمل بصفة طوعيّة لها أدوارها الخاصة، وحتى تتضح الرّؤيّة العلميّة لهذه المؤسسات فإنَّ

تحديدها سيكون منهجياً، وفقاً لإيفائها شروط أو مقومات المجتمع المدنيّ، وبذلك فإنه يُمكننا تقسيم مؤسسات المجتمع المدنيّ إلى:

- **الأحزاب السّياسيّة:**

يُعرّف الحزب على أنّه جماعة من المواطنين تضم نفسها بمبادرتها الفردية وتستهدف تحقيق برنامج سياسيّ له أهداف محددة في جميع المجالات، وتسعى للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه لتطبيق برنامجها وأهدافها، وتعدُّ الأحزاب السّياسيّة هي المكّون الأول في بناء المجتمع المدنيّ، وبالرّغم من أنّها قامت لتعبر عن الإرادة الطوعيّة لأعضائها، وأنّها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها، أو أنّها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، واعتبارها أحد مكونات المجتمع المدنيّ، إلّا أنّ هذا الأمر قد أثار جدلاً كبيراً وسط الباحثين والمفكرين، حيث أنّ الكثير منهم اعتبرها ضمن المجتمع السّياسيّ وليس المجتمع المدنيّ (بوستي، 2017).

- **النّقابات:**

تُعدُّ النّقابات منظمات تجمع أشخاصاً يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، ومهمتها هي حصراً الدّفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وتضم النقابات المهنية والنقابات العمالية (بن داوود، 2015)؛ بمعنى أنَّ النقابات تهدف إلى تحسين شروط العمل والدّفاع عن العامل وخاصة فيما يتعلق بالأجور والعلاوات والمعاشات والتقاعد...الخ .وقد تناول القانون الدّوليّ دور النقابات وذلك في المادة 80 من ميثاق المعهد الدّوليّ الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية الصادر سنة 1966 ، بحيث تتعهد الدّول الأطراف في هذا المعهد بكفالة حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنيّة، من أجل تعزيز مصالحه الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحمايتها، ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأيّ قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضروريّة، في مجتمع ديمقراطيّ، لصيانة الأمن القوميّ أو النّظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

وكذلك حق النّقابات في إنشاء اتحادات، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دوليّة أو الانضمام إليها، بالإضافة إلى حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948).

- **الجمعيات:**

تُشّكل الجمعيات أو المنظمات غير الحكوميّة أو الأهليّة المُكوّن الثّالث في بناء المجتمع المدنيّ بعد الأحزاب والنقابات، وهي منظمات طوعيّة يؤسسها الأفراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين، وهي تستند في تأسيسيها عادة على الإرادة الحرّة لأعضائها، وعلى قبولهم

وقدرتهم على القيام بالعمل التّطوعيّ، ولا تستهدف هذه الجمعيات الحصول على الرّبح، كما لا تميل إلى تعاطي السّياسة (ليلة، 2017).

كما تُعدُّ الجمعيات من المظاهر الحضاريّة في أيّ مجتمع لأنّها تدل على مدى الرّقى الذي وصل إليه هذا المجتمع منذ إنشاء هذه الجمعيات للقيام بنشاطاتها المختلفة سواء كانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة والهدف الرّئيسيّ من وراء الجمعيات هو تقديم عدد كبير ممكن من خدمات المجتمع والحجر الأساس لتحقيق المنفعة العامّة.

وتعدُّ الجمعيات شكلاً من أشكال التّنظيم في المجتمع، أي شكلاً من أشكال المجتمع المدنيّ الذي يعمل فيه الفرد طوعاً وباستقلال نسبيّ عن الدّولة، والجمعيات هي العمود الفقريّ للمجتمع المدنيّ في جميع الدّول الدّيمقراطيّة لما تؤديه من دورٍ محوريٍ في الحياة العامّة. ويصطلح على الجمعيات في بعض الدول بالجمعيات الأهليّة وهي ذات طابع خدماتيّ غير ربحيّ؛ بمعنى أنّها لا تهدف إلى تحقيق ربحٍ ماديٍ بقدر تقديم خدمات للمواطنين، وقد تستمر لمدة طويلة كما قد تكون عرضة لوقف نشاطها حسب طبيعة أهدافها، وهي تتشكل من أشخاص طبيعيين أو معنويين وتقوم أساساً على فكرة العمل التّطوعيّ التّعاونيّ (قنديل، 2008).

مفهوم التّنمية الشّاملة:

إنَّ أيّة عمليّة للنهوض بواقع ما والعمل على تطويره، من حيث لا يقصد بالتّطور ذلك المفهوم الرّأسماليّ الحداثيّ، وإنّما التّطور بمعنى النمو والتّنمية، ولكن ليس أيضاً كمعنى واحد وإنّما الاختلاف من حيث الجوهر في التّفريق بين النّمو والتّنمية، والعمل على الخروج من حلقة التّخلف القائم والتّبعية على المستويات باختلاف أنواعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية ولاسيما السّياسيّة ووضع القدم بثبات لبناء مجتمع أفضل؛ إلّا وكان المفهوم الأكثر دلالة والأدق تعبيراً على ذلك ومختصراً لجملة العمليات التّقدميّة في ذلك المجتمع هو مفهوم التّنمية، ففكرة التّحول من حال إلى حال هي فكرة وجوديّة ثابتة في عقول الجميع، وبالتّالي عند إسقاط أيّ من تلك الأفكار على واقع ما لا بدّ وأنّ يتم ذلك تدريجيّاً وفق إمكانيات معينة حتى تتبلور الصّورة المراد وجودها، فلا تنطلق العمليّة التّنمويّة من فراغ، وإنّما تستند على حصيلة التّجارب السّابقة ومعطيات الواقع الذي تعايشه والرّؤية التّنمويّة الهامة لاستشراف المستقبل. وبالتّالي، فإنّ المنظرين الاقتصاديّين والمفكرين التّنمويين وعلماء الاجتماع وضعوا الأسس الفكريّة لمفهوم التّنمية، ووصلوا إلى قول أنّها التّركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما سواء كان ذلك اقتصاديّاً أو سياسيّاً أو اجتماعيّاً، وتساهم القوى الداخليّة والخارجيّة مجتمعة بتحقيق التقدّم والتّنمية في مختلف الأبعاد، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تفجير الطّاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم.

تأتي التّنمية الشّاملة للتّخلص من الفقر ومعالجته، ومحو الأميّة، والتّخلص من البطالة بتوفير فرص العمل، كما تهتم بضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثّروة القوميّة، بالإضافة إلى منح الأفراد حقوقهم في التّعبير عن الرّأي وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، لذلك سميت بالتّنمية الشّاملة نظراً لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد. يمكننا التّوصل إلى أن التّنمية الشّاملة هي عبارة عن عمليّة مجتمعة تهدف إلى إيجاد مجموعة من التّحولات الهيكليّة وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعيّة وتسخيرها من خلال تحفيز الطّاقة الإنتاجيّة لديهم.

أهداف التّنمية الشّاملة:

تنقسم أهداف التّنمية الشّاملة إلى عدة أصناف لتغطّي جوانب الحياة كافّة، ومن أهمِّ هذه الأهداف:

الأهداف الاقتصاديّة: تؤدي التّنمية الشّاملة دوراً مهماً في المجال الاقتصاديّ فتعمل على رفع مستوى الإنتاج للأفراد، وبالتّالي تحقيق دخل فردي يحقق الحياة الكريمة للفرد، ورفع مستوى الأهميّة النّسبيّة التي تحظى بها القطاعات الرّئيسيّة على مستوى الاقتصاد الوطنيّ، وكذلك زيادة رقعة الاعتماد على النّاتج والادخار المحليّ كمصدر للاستثمار. بالإضافة إلى تحفيز الإنتاج المحليّ وتنميته لتوظيف التكنولوجيا وتوليدها واستخدامها، والتّخلص من الفقر ومعالجته من خلال رفع مستوى الإنتاج وبالتّالي زيادة الثّروة.

الأهداف الاجتماعيّة: وتتمثل في تحقيق حياة كريمة والعيش برفاهية للمواطنين من خلال رفع المستوى التّعليم والصّحة، وتركيز الاهتمام على جميع طبقات المجتمع بما فيها المتوسطة والكادحة. وأيضاً التّركيز على ضرورة تنمية الأيدي العاملة وتدريبها لرفع نسبة الخبراء والعلماء، وفتح الآفاق أمام المرأة للانخراط بالنّشاط الاقتصاديّ ومجالات الحياة كافة، وكذلك تعزيز مفاهيم الثّقافة الوطنيّة.

الأهداف السّياسيّة: ويتمثل ذلك بخلق دولة قويّة لها كيانها، ومنح أجهزتها الاستقلال النّسبيّ في صنع القرارات والسّياسات واتخاذها في كافة ميادين الحياة، بالإضافة إلى الاعتماد على القوى بشقيها الدّاخليّ والخارجيّ لإنجاح ذلك (تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التّنمية المستدامة، 2019)

مضامين التّنمية الشّاملة:

من مضامين التّنمية الشّاملة الآتي:

- المضي قُدماً بمستوى الأداء الاقتصاديّ، ويتمثل ذلك برفع مستويات الإنتاج وحجم الإنتاج القوميّ.
- توفير الحاجات والأساسيّات للأفراد وتلبيتها.
- التّخلص من البطالة بأنواعها وذلك بتوفير فرص العمل.
- السّعي إلى تحقيق الإصلاحات في أنظمة توزيع الدّخل.
- منح الشّعوب الحقوق بالمشاركة في مسيرة التّنمية.
- سد الثغرات والفجوات التّنمويّة بين الشعوب العربية وأقطارها (أحمد ، 2014).

قراءة سيسوليوجيّة حول المجتمع المدنيّ ودوره في التّنمية الشّاملة:

لعلّ الخلاف بين علماء السياسة والاجتماع حول تحديد دور المجتمع المدنيّ، فيما إذا كان دور الأخير ينحصر فقط في إرساء مبدأ المواطنة والدّفاع عن الحريات العامّة والمصلحة العامّة وأيضاً حقوق الإنسان وكذلك مصالح الفئات الاجتماعيّة (الشباب، المرأة، المهمّشين،...) ؟ أم أنّ دور المجتمع المدنيّ أوسع من ذلك وأكثر تسيّساً لأنّه موكول إليه تغيير السّياسات في إطار من التنوّع والتعدّد والمشاركة الحرّة.

واستناداً إلى أن ماهية المفهوم، يقودنا بالضّرورة الموضوعيّة إلى مجتمع يتميز عن الدّولة، ويتأكد في هذا السّياق كذلك، أنّه سواء انحصر دور المجتمع المدنيّ في إرساء مبدأ المواطنة الفاعلة والدّفاع عن الحقوق والحريات وعن مصالح الفئات الاجتماعيّة، أم كان له دورٌ أكثر انفتاحاً على تفعيل العمل الجمعوي في سبيل تنمية شاملة، فيبدو جليّاً أنّ جوهر المدنيّة يتجذّر مع الرّغبات التّنمويّة. وبناءً عليه ينهض سؤال أساسيّ يتعلق بتجليات هذا التعضّي ومبرّراته (السنوسي، 2011).

لكن مهما يكن من أمر هذا الاختلاف، يبقى الأكيد حسب رأي الباحث، أنّ دور المجتمع المدنيّ في جوهره هو دور تنمويّ. التّنمية هنا في معناها الشّموليّ المتعدّد الأبعاد، من منطلق أنّ هذا النّمط المجتمعيّ يمثّل حقلاً للتدبّر الجماعي لسبل حلّ الخلافات وتحقيق المطالب المتنوّعة وتأكيد الهويّات في حال تعدّدها.

وقد غدا من البديهيات اليوم، القولُ: أنَّ علم السّياسة كما الاقتصاد وعلم الاجتماع، هي مجالات لتصارع المصالح الخاصّة، وهو صراعٌ نسبيٌّ ومتعدّد المقاييس والمعايير بالنّظر إلى الخصوصيات المميّزة لكل مجتمع. لكن إذا كانت غاية النّشاط الإنسانيّ في نهاية المطاف، هي تنمية الإنسان مطلقاً بما هو قيمة في ذاتها، فإنّه يغدو من الشّرعيّ الحديث عن تنمية كلّ إنسان بدون استثناء، ينمّي فيه إمكانياته النفسيّة وقدراته الجسديّة وطاقاته الرّوحيّة الظّاهرة والكّامنة، عبر تثمين القيم الأساسيّة التي ينشدّ إليها، مثل الحرّية والمساواة والعدالة والتّضامن والسّلام (المديني، 1997).

لذلك يتجلى بوضوح أنّ مفهوم التّنمية اليوم ينطلق من التّسليم بأنّ الفرد هو الفاعل الأساسيّ في دفع مسار التّنمية وهو غايتها في الآن نفسه وهدفها النّهائيّ. ويأخذ هذا المفهوم بُعداً شموليّاً بالضّرورة. فالفعل التنموي يستهدف في الوقت ذاته هذا الفرد في وجوده وقيمه وتصوّراته وعلاقاته والبيئة التي يعيش فيها سواء البيئة الاقتصاديّة أو البيئة الاجتماعيّة؛ أي إنّها (أعني التّنمية) بالخلاصة توزيعٌ عادلٌ للدخل وتأمينٌ للخدمات الأساسيّة للجميع وتمتُّع بالرفاه وهي أيضاً مُشاركة فاعلة لكلِّ فردٍ من أفراد المجتمع في اتخاذ القرار بالنّظر إلى موقعه ودوره في هذا المضمار.

وإنّ توسّع المجتمع المدنيّ واستقلاليته وتوجيه جهوده نحو دعم العمليّة التّنمويّة، يؤشّران بالضرورة إلى تنامي قدرة المجتمع وجماعاته على الاستمتاع بشكل عادل بإمكانيات المجتمع وقيمها على أساس مبدأ المواطنة دون غيره، والتّحرّك بشكلٍ مستقلٍّ عن الدّولة. فالديمقراطية والمشاركة والتّنمية ليست فقط عمليّة تصويت في إطار ممارسة انتخابيّة شكليّة، بل هي كلّ ما من شأنه تأمين المشاركة المستمرّة في آليات اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانيّاً. وتفيد معطيات الواقع وقيام علاقة طرديّة بين مستوى النموّ الاقتصاديّ وأشكال توزيع السّلطة وأساليب التّسيير.

لأنّ النموّ يتراجع عندما يزداد التّباين في الدّخل، ولكنّه أيضاً يتراجع عند النزوع لاحتكار السّلطة اتخاذ القرار، وعدم ترك هامش كافٍ لمؤسسات المجتمع للمشاركة في مسارات التّنمية تصوّراً وتنفيذاً، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ بعد فقدان الثقة، فينخفض الاستثمار ويتباطأ النموّ الاقتصاديّ.

لا شكّ أنّ مفهوم التّنمية قد تطوّر خلال العقود الأخيرة بحيث ما عاد يُقتصَر في تحديده على المؤشرات التّقنية والكميّة فقط، بل غدا يشمل العديد من المؤشرات النّوعيّة الأخرى المتعلقة

بنمط العيش على وجه الخصوص. بمعنى أنّه لم تَعُد مؤشرات الدّخل (دخل الفرد) والصّحة (أمل الحياة، وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة...) والتّعليم (نسب الأمية...) هي المعتمدة فقط في قياس التّنمية، بل أصبح هناك مؤشرات نوعيّة أخرى تعكس الاحتياجات الأساسيّة للفرد معتمدة أيضاً في هذا القياس، وخاصة تلك المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في معناها الواسع اقتصاديّة كانت أم سياسيّة أم ثقافيّة.

وبناءً عليه، لم تعد التّنمية، كما يؤكد الأخصّائيون، من ضمن مسؤوليات الفريق الاقتصاديّ للحكومة وحده، بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره عبر المؤسسات ومنظمات المجتمع المدنيّ والأهليّ التي تساهم فعليّاً في وضع التّصوّرات واقتراح سبل التّنفيذ وحتى المساهمة في التّنفيذ عبر مشاركة حقيقيّة وفاعلة.

من هذا المنطلق، تصبح الشّراكة والتّناغم بين مكوّنات المجتمع المدنيّ ومؤسسات الدّولة شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التّنمية في ظلّ واقعٍ اتسعت فيه الهوّة بين القدرة على توفير الخدمات وبين تزايد الاحتياجات خاصّةً في البلدان النامية، بما يدعو إلى تعزيز المواطنة من أجل تحقيق التّنمية الشّاملة (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والبيئيّة) الذي ما عاد منحصراً في الدّولة ومؤسساتها.

وبناءً على ما سبق، فإنَّ هذا التّصوّر يُحوّل المجتمع المدنيّ إلى منسّق تحالفات واسعة بين جميع مكوّنات المجتمع وقواه الفاعلة على مستوى المؤسسات المشاركة في العمليّة التّنمويّة في شتى مستوياتها (جمعيات مدنية، تعاونيات، نقابات، بلديات، مجالس محلية، مؤسسات إعلامية، مراكز دراسات، ...)

ومن ثمّ فإنّ من بين المسؤوليات المطروحة على منظمات المجتمع المدنيّ اليوم هي تطوير ثقافة جديدة قوامها تقديم مشاريع متماسكة وقابلة للتنفيذ، وذلك بالتنسيق والتّعاون مع مؤسسات الدّولة. حيث يؤكد المهتمّون بهذا الشأن، أنَّه لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنيّ القيام بهذا الدّور بشكلٍ حقيقيٍ وفعّالٍ، إلّا بتوفّر بعض الشّروط الأساسيّة والتي نذكر منها:

- الشّرعيّة والقانونيّة التي تتمثل في مُصادقة واعتراف الدّولة بدور المجتمع المدنيّ.
- الاستقلاليّة التي تكون على مستويين: مستوى الرّؤيّة والتّصوّر للمسألة التّنمويّة وفق الاحتياجات الضّروريّة.
- الحق في المحاسبة والمكاشفة وإرساء الشّفافيّة في التّوزيع والتّبادل والمتابعة والتّقييم والتّشاور على أساس آليات ممأسسة (محرز، 2016).

يُستخلص ممّا سبق، أنّ المجتمع المدنيّ هو مجتمع المبادرة, فهو مجتمع يظلّ مفتوحاً لعددٍ كبيرٍ من المبادرات التي لا تتطلب احتراف العمل السياسيّ أو النقابيّ أو الجمعياتيّ.

وفي واقع الأمر، فإنّنا إذا ما حاولنا مساءلة المفهوميْن في تماسكهما معاً (مجتمع مدني و تنمية)، فإنّ ذلك سيحيلنا إلى تركيبة ثلاثية الأطراف، حيث أنَّ التّنمية والمجتمع المدنيّ هما الضّلعان الأوّلان، أمّا ثالث أضلاع المثلث فهو الروابط الاجتماعيّة، وأشكال التضامن الاجتماعيّ، التي تمثل الخيط الموصل الذي يمكن أن يشكل مرجعيّة مشتركة بين التّنمية والمجتمع المدنيّ. هذه التّركيبة الثّلاثيّة تسمح بالعبور نحو فعلٍ جماعيٍ منتج تكون فيه معايير التّحكيم مشتركة بين ممارسيّ التّنمية الشّاملة وبين فاعلي المجتمع المدنيّ.

فالسّؤال المحوريّ، يبقى مُتعلقاً بكيفية تمثّلنا للعلاقات التي يمكن أن تقوم، داخل مجال ما للتنمية، بين تحقيق التّنمية الشّاملة ودعم وجود أدوار في هذا الاتجاه يضطلع بها المجتمع المدنيّ. فالمجتمع المدنيّ في الحقيقة يُأطّر نشاطه ضمن أفق معينة، تهدف إلى إضفاء عمقٍ إنسانيٍّ على علاقات التبادل بين الأفراد داخل مجتمع ما. ويطمح إلى تحقيق الرّفاه الاجتماعيّ الذي لا يمكن قياسه بالمؤشرات والحصص المعروفة من ناحية اقتصاديّة بحتة، بل بالنّظر إلى البُعد الاجتماعيّ، كما بالنّظر أيضاً إلى تطوير القيم الاجتماعيّة وتوزيع الثّروات المشتركة والتّوازنات العلائقيّة والاجتماعيّة.

وبناءً عليه يغدو لزاماً، إذا ما أردنا استجلاء الدّور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدنيّ ضمن سيرورة دفع عجلة التّنمية الشّاملة محليّاً، أو اقليميّاً وحتّى عالميّاً، أن نحاول اظهار مختلف المعاني في تكاملها وأيضاً في تعارضها التي تعطيها المجتمعات في شتى مستوياتها محليّاً واقليميّاً وعالميّاً لمفهوم التّنمية والآمال التي تحملها إزاءها.

هذه العمليّة تبقى ضروريّة رغم صعوبتها، خاصةً وأنَّ دراسة التّنمية بشموليتها، ما تزال في مجتمعاتنا تتمّ بدرجة تزيد أو تنقص، من قِبَل الاقتصاديّين الذين يقيسون ويقيّمون، مستندين في ذلك بشكلٍ واسعٍ إلى قواعد بيانية رقميّة. أمّا المجتمع المدنيّ والقيم والتصوّرات التي يحملها فتعود إلى حقل تحليل علماء الاجتماع وعلماء السّياسة والقانونيين وكل الأخصّائيين الذين يصفون الوضعيات الاجتماعيّة القابلة للملاحظة.

ومن هذا المُنطلق، لا بدّ من التّأكيد على ضرورة البحث عن المعايير النّابعة من داخل المجتمع ذاته بهدف بناء مقاربة تنموية أوضح، وذات عمقٍ إنسانيٍّ تعيد للإنسان، داخل عالمه، مكانته المغايرة للمكانة التي تعطيه إيّاها الأرقام، إلى جانب التّأكيد على ضرورة رسمِ أهدافٍ عبر ربطها بأهداف دعم الرّوابط واللّحمة الاجتماعيّة لأنّها إحدى المؤشرات على السلام الاجتماعيّ، والتي تسمح بقياس الأشواط المقطوعة والتي ينبغي قطعها في مسيرة التّنمية.

نتائج البحث:

لا يمكننا نفي أو تجاهل الدّور الكبير الذي يؤديه المجتمع المدنيّ في تحقيق التّنمية الشّاملة، وإنَّ ما طمحت إليه هذه الدّراسة يتوقف عند حدود طرح السؤال عن هذا الدّور وحول الشّرعية المعرفيّة كما الشّرعيّة السّياسيّة- الاجتماعيّة لإعادة تداول والدّفع باتجاه دعم الخطاب المتعلق بالمجتمع المدنيّ خلال هذه المرحلة التاريخيّة أو تلك في هذا المجتمع أو ذاك، ومن ناحية أخرى، يمكن القول إنّ إشكاليّة إعادة تداول خطاب المجتمع المدنيّ تمثل إشكاليّة جوهريّة يتجاوز تناولها حدود هذه الدّراسة، بل يحتاج إلى الطّرح المفصّل ضمن مقاربات متعدّدة الاختصاصات. كما هدفت الورقة في مستوى ثانٍ معرفة علاقة التّرابط المُمكنة بين المجتمع المدنيّ والتّنمية أهي علاقة تكامل أم تعارض؟ ليتضح جليّاً قيام علاقة سببيّة بينهما، حيث يبقى دور المجتمع المدنيّ في جوهره دوراً تنمويّاً مهما تكن الخلفيات الأيديولوجيّة الموجّهة لهذا الفعل، لأنّه فعل تشاركيّ يرمي في جوهره، داخل مجتمع ما، إلى جعل علاقات التبادل بين النّاس في اختلافهم أكثر إنسانيّة وإضفاء الشّرعيّة على المسار كلّه دونما احتكار، بما يسمح بتحقيق الرّفاه المعيشيّ الذي يقاس بالنّظر إلى بعده الجماعي، كما بالنّظر إلى تطوير القيم الاجتماعيّة، وتوزيع الثّروات المشتركة والتوازنات العلائقيّة والاجتماعيّة استناداً إلى معايير داخليّة نابعة من فعل الفاعلين أنفسهم، وتصوّراتهم وقيمهم ومبادراتهم واختياراتهم، الهادفة جميعها إلى دعم اللّحمة الاجتماعيّة في ظلّ واقع الاختلاف والتنوّع.

المقترحات:

- زيادة دعم مؤسسات وجمعيات المُجتمع المدنيّ ماديّاً ومعنويّاً، بما يمكّنها من تأدية رسالتها وزيادة خدماتها من طرف الدّولة والقطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعيّة الأخرى في تحقيق التّنمية الشّاملة.
- وضع القوانين الدّاعمة لعمل مؤسسات المجتمع المدنيّ وآلية عملها بما يتناسب مع خصوصيّة هذا المجتمع أو ذلك من أجل الوصول إلى أفضل النّتائج، بما يخدم عمليّة التّنمية وفق الأنظمة والقوانين الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والثّقافيّة.
- العمل على إيجاد خطط واضحة المعالم تتشابك فيها جهود الدّولة التّنمويّة مع جهود مؤسسات المجتمع المدنيّ من أجل بلورة فكرة التّكامل بينهما.

-

المراجع:

1- ابراهيم، سعد الدين. (1995). **المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون

2- أبو النصر، محمد. (2016). **رؤية مستقبية لتطوير العمل التطوعي في الوطن العربي.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث

3- ابراهيم، أحمد. (2015). **العمل الاجتماعي التطوعي: الواقع والمأمول**. عمان: دار المسير

4- أحمد، محمد. (2014). **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليليّة،** الرياض: مجلة البيان

5- بيبر، شارلين هس؛ ليفي، باتريشيا ليفي. (2011). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. ترجمة: هناء الجوهري، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

6- بن داود، إبراهيم. (2015). **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب.** القاهرة: دار الكتاب الحديث

7- بوستي، توفيق. (2017). **نشأة وتطور مفيوم المجتمع المدني العربي: مكوناته واطاره التنظيمي.** مقال منشور. الجزائر: دار ابن النديم

8- التابعي، كمال. (1993). **تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التّنمية**. القاهرة: دار المعارف

9- خفاجي، ريهام. (2017 **). مؤسسات المجتمع المدني الغربية- قراءة في الأدوار المحلية والدولية**. أطروحة دكتوراه منشورة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات

10- السنوسي، صالح. (2011). **إشكالية المجتمع المدني العربي: العصبة والسلطة والغرب**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

11- صوفي، عثمان؛ آخرون. (2014). **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني،** جامعة السطان قابوس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية.

12- قنديل، أماني. (2008). **الموسوعة العربية للمجتمع المدني.** القاهرة: سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسر

13- ليلة، علي. (2017). **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**. القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية

14- مباركية، منير. (2016). **المجتمع المدني والديمقراطية. الجزائر:** منشورات الوطن اليوم

15- محرز، ليندا. (2016). **المجتمع المدنيّ ودوره في بناء الدّولة والتحولات السّياسيّة: دراسة تطبيقية- الجزائر أنموذجاً**. القاهرة: دار الكتاب الحديث

16- المديني، أحمد توفيق. (1997). **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي.** دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب
17- الأمم المتحدة. (2019). تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التّنمية المستدامة. نيويورك
18- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.** نيويورك
19- يحيى، نهاد محمد كمال. (2000). **دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري**. رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب : جامعة عين شمس